

Distr.: General
19 December 2005

الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة الستون

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول
للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد عبد الملك الشيببي (اليمن)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٦ من جدول الأعمال (انظر A/60/492، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلسات ٣٢ و ٣٣ و ٣٩ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/60/SR.32 و ٣٣ و ٣٩).

ثانياً - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/60/L.37

٢ - كان معروضا على اللجنة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ مشروع قرار بعنوان "السنة الدولية للسياحة المستدامة من أجل السلام واستئصال الفقر، عام ٢٠٠٨" (A/C.2/60/L.37)، مقدم من ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، باسم الجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين والسنغال وغيانا وغيينيا - بيساو والكاميرون وكينيا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة.

* سيصدر تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند في أربعة أجزاء تحت الرمز A/60/492 و Add.1-3.



٣ - وفي الجلسة ٣٣ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدلى ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ببيان قام خلاله بسحب مشروع القرار A/C.2/60/L.37 (انظر A/C.2/60/SR.33).

باء - مشروعا القرارين A/C.2/60/L.41 و A/C.2/60/L.73

٤ - في الجلسة ٣٢، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل جامايكا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع قرار بعنوان "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)" (A/C.2/60/L.41) فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

"وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية، والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون الجوع من سكان العالم إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

"وإذ تشير كذلك إلى الفرع المتعلق بالتنمية في نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥،

"وإذ تشدد على الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم ذلك ضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه في توافق آراء مونيتري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

"وإذ تشير إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

”وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين،

”وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، وبخاصة في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

”وإذ تقر بمساهمة العمالة النامية والمنتجة في القضاء على الفقر، وفي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تسلم بأن برامج الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر قد تولد فرص العمل الحر المنتج، وتساعد الناس في القضاء على الفقر والحد من ضعفهم الاجتماعي والاقتصادي،

”وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء ازدياد عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في حالة الفقر على نحو غير متناسب مع عدد الرجال، وخاصة في البلدان النامية، وأن غالبيتهم يعشن في المناطق الريفية، حيث تعتمد سبل معيشتهم على زراعة الكفاف،

”وإذ تدرك أنه من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تشارك النساء والرجال مشاركة تامة ومتكافئة في صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الكلية وفي وضع استراتيجيات للقضاء على الفقر،

”وإذ تسلم بأن تمكين المرأة يعد عاملا بالغ الأهمية في القضاء على الفقر، وأن تنفيذ تدابير خاصة تهدف إلى تمكين المرأة قد يساعد في تحقيق هذا الأمر،

”وإذ تسلم أيضا بأن تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة يحسن أيضا الوضع الاقتصادي لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وبذا يتحقق التأثير المضاعف للنمو الاقتصادي،

”وإذ تسلم كذلك بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وفعالية استخدام هذه الموارد أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛

٢ - تكرر تأكيد أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجهه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

٣ - تشدد على أن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق تنميتها المستدامة؛

٤ - تعترف بأن النمو الاقتصادي المطرد الذي تعززه زيادة في الإنتاجية وبيئة دولية ووطنية مؤاتية، بما في ذلك من أجل الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة؛

٥ - تعيد تأكيد أهمية المساهمات والمساعدات المقدمة من بلدان نامية إلى البلدان النامية الأخرى في سياق التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛

٦ - تسلم بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها مشاركة عادلة في منافع العولمة، وذلك لبلوغ البلدان النامية الغايات المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون هذه الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر استراتيجيات فعالة؛

٧ - تعيد تأكيد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر والشروط والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه، مما يشجع، في جملة أمور، الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

الاستجابة العالمية للقضاء على الفقر

٨ - "تؤكد من جديد أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمالية والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير في فرص البلدان النامية في التنمية؛ وتكرر التأكيد على وجوب أن يتخذ المجتمع الدولي، تحقيقاً لهذه الغاية، جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وأنه يلزم دعم الجهود المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي بقدر أكبر من الشفافية وبتاحة الفرصة للبلدان النامية لإسماع صوتهما وللمشاركة بشكل فعال في عمليات صنع القرار؛ وأنه يمكن لنظام تجاري متعدد الأطراف وعالمي وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، إلى جانب تحرير التجارة تحريراً حقيقياً، أن يحفز التنمية إلى حد كبير في العالم أجمع، مما يعود بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٩ - "تؤكد من جديد أيضاً أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية المتينة المستجيبة لاحتياجات الناس وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام العام بمجتمعات عادلة وديمقراطية تشكل أيضاً عناصر أساسية يعزز الواحد منها الآخر؛

١٠ - "تؤكد مرة أخرى على أهمية قيام جميع البلدان بتعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية إزاء تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وخاصة للبلدان النامية، على النحو المتفق عليه في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في سان باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤،

”١١ - تشدد على أهمية التعاون الدولي في تكميل ودعم جهود البلدان النامية لاستغلال مواردها المحلية لأغراض التنمية والقضاء على الفقر، وفي كفاءة قدرتها على بلوغ الأهداف الإنمائية المتوخاة في الإعلان بشأن الألفية،

”١٢ - تشير إلى أن الدول الأعضاء أعادت توجيه نفسها وكرست نفسها من جديد للوفاء بالأبعاد الإنمائية لبرنامج الدوحة الإنمائي وهو البرنامج الذي يجعل من احتياجات ومصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا محوراً لبرنامج عمل الدوحة؛ وتسلم بالدور الرئيسي الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر؛

”١٣ - تعرب عن القلق إزاء عدم كفاية معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية إذ أنها دون الهدف المتفق عليه دولياً، وتؤكد مجدداً أنه لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا ما أريد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، أن تحقق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وأنه من الضروري، من أجل بناء الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، التعاون على مواصلة تحسين السياسات واستراتيجيات التنمية لتعزيز فعالية المعونة على الصعيدين الوطني والدولي، وتدعو في هذا الصدد إلى زيادة تدفقات المعونة وجعلها قابلة للتنبؤ لضمان استدامة جهود التنمية والقضاء على الفقر التي تبذلها البلدان النامية؛

”١٤ - تحت البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً ملموسة لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، على القيام بذلك، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وتشجع البلدان النامية والمتقدمة النمو على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتثني على المانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقتراباً منها، أو التي وضعت جداول زمنية محددة لتحقيق الأهداف، وتؤكد أهمية القيام بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

١٥ - تؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المصادر التمويلية المبتكرة في تعزيز التنمية، بما في ذلك مكافحة الجوع والفقر، وترحب في هذا الصدد بالعمل الجاري في هذا المجال، وخاصة في سياق مبادرة العمل على مكافحة الجوع والفقر؛

١٦ - تؤكد الحاجة على مواصلة الجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، وتهيب بالجهات المانحة، ومنظومة الأمم المتحدة، وتدعو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وكذلك مصارف التنمية الإقليمية إلى تنفيذ تدابير لمساعدة هذه البلدان في الوفاء، في جملة أمور، باحتياجاتها المالية والفنية والتكنولوجية، دعماً لجهودها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٧ - تسلم بأن تهيئة بيئة محلية ودولية مؤاتية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

١٨ - تسلم أيضاً بأنه يجب على الدائنين والمدينين تقاسم المسؤولية عن منع وحلّ حالات المديونية التي لا يمكن الاستمرار فيها وبأنّ تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دوراً أساسياً في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحت في هذا الصدد البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

١٩ - تهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

٢٠ - تسلم بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتشجع الحكومات على انتهاج سياسات تيسر

التوسّع في مؤسسات الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير من أجل تلبية الطلب الكبير غير الملبي على الخدمات المالية لدى الفقراء، بما في ذلك تحديد واستحداث الآليات اللازمة لتعزيز الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية وتوفير الحوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تفي بالمعايير المرعية لتقديم هذه الخدمات المالية إلى الفقراء؛

”٢١ - تسلم أيضا بأن من الممكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال أن تكون أداة قوية للتنمية والقضاء على الفقر وأن تساعد المجتمع الدولي على تعظيم فوائد العولمة وعلى تقليل آثارها السلبية، وتعتقد العزم في هذا الصدد على تنفيذ نتائج المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المنعقد من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في تونس العاصمة؛

سياسات القضاء على الفقر

”٢٢ - تؤكد مجدداً أن القضاء على الفقر ينبغي أن يواجه بطريقة متكاملة، كما هو موضح في خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة، والاستراتيجيات القطاعية مجالات يذكر من بينها التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والحلية والمجتمعية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة والموارد الطبيعية، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، بما يزيد من الفرص والخيارات المتاحة للذين يعيشون في فقر ويمكنهم من بناء وتعزيز ما لديهم من الأصول من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتُشجع في هذا الصدد البلدان على تطوير سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

”٢٣ - تؤكد في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر إن وجدت، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

”٢٤ - تؤكد من جديد الالتزام بجعل أهداف العمالة التامة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك للنساء والشباب، هدفا محوريا للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وكذلك استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٢٥ - تدرك أهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة تطويع تلك الممارسات لتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

”٢٦ - تؤكد مجدداً أنه ينبغي لجميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاج سياسة فعّالة وواضحة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتُشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج بُعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

”٢٧ - تؤكد مجدداً أيضاً على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافاً عليا ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

”٢٨ - تؤكد الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة للفتيات، في تمكين الذين يعيشون في فقر، وتؤكد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل دكاكر الذي اعتمدته المنتدى العالمي للتعليم، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

”٢٩ - تدرك ما للإيدز وفيروسه والمalaria والسل وغيرها من الأمراض المعدية والناقلة للعدوى من آثار مدمرة لجهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحد من وطأة الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة تلك الأمراض؛

٣٠ - تسلم أيضا بأن الصراع المسلح يؤدي إلى تدمير الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وبأن البلدان الخارجة من الصراع تتعرض إلى تدمير بنيتها الأساسية العمرانية والاجتماعية، وشح فرص العمل، وانخفاض الاستثمار الأجنبي، وازدياد هروب رأس المال، وتشدد، في هذا الصدد، على أن الاستراتيجيات والبرامج والمساعدة الدولية لإعادة البناء وإعادة التأهيل ينبغي أن توجد، في جملة أمور، وظائف وأن تقضي على الفقر؛

٣١ - تؤكد الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب السليمة، وتشدد في هذا الصدد على هدف التمكن، بحلول عام ٢٠١٥، من الهبوط إلى النصف بنسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب السليمة أو على تحمل تكاليفها وبنسبة السكان الذين لا يتوافر لهم الصرف الصحي الأساسي، وفقا لما جرى تأكيده مجددا في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٣٢ - تسلم بأن الافتقار إلى السكن اللائق يظل يشكل تحديا ملحا في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء المزدهمة الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتشدد على أنه ما لم تتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل عدد سكان الأكواخ الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم يتزايد، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحقيق تحسين كبير في المستويات المعيشة لما لا يقل عن ١٠٠ مليون من ساكني الأكواخ بحلول ٢٠٢٠؛

٣٣ - تسلم بأن إتاحة فرص الحصول على الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣٤ - تشدد على المساهمة الهامة التي حققها الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغرى، في عام ٢٠٠٥، في نشر الوعي بأهمية الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر، وفي تبادل الممارسات الجيدة وفي تعزيز القطاعات المالية التي تدعم الخدمات المالية المستدامة للفقراء، وتهيب بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الأخرى أن تعزز وتبني على الزخم

الذي أحدثته السنة الدولية بهدف توفير خدمات الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر للفقراء؛

”٣٥ - تسلم بالمساهمة الهامة التي حققها الاحتفال بالسنة الدولية للأرز في عام ٢٠٠٤، في توجيه اهتمام العالم إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الأرز في توفير الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر وفي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

”٣٦ - تسلم بالمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها صندوق التضامن العالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف الهبوط إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، في نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع؛

”٣٧ - تقرر تشغيل صندوق التضامن العالمي الذي أنشأته الجمعية العامة وتدعو الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات والهيئات ذات الصلة، والأفراد إلى التبرع للصندوق؛

”٣٨ - تشير إلى أنه في سياق إعلان الألفية، حدد رؤساء الدول والحكومات، في جملة أمور، التضامن باعتباره أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر في هذا الصدد أن تعلن العشرين من كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوما دوليا للتضامن الإنساني؛

أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

”٣٩ - تؤكد، وفقا لما هو مسّلم به في إعلان الألفية، على أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث لا يزال الفقر يشكل تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع معظم البلدان انتفاعا كاملا بعد من الفرص التي تتيحها العولمة، مما أدى إلى زيادة تفاقم حالة تهميش هذه القارة؛

”٤٠ - تعيد تأكيد دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في تنفيذ التعهدات الواردة فيها في المجالات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة مواصلة دعم هذه الشراكة التي يتمثل هدفها الأساسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة على أساس المسؤولية والقيادة الأفريقية وتعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي، وفقا لمبادئ هذه الشراكة وأهدافها وأولوياتها؛

٤١ - **تحيط علما** بخطة العمل لتعزيز العمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر، المعقود في واغادوغو في الفترة من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وتلاحظ الدور المستمر الذي تقوم به منظمة العمل الدولية في مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة؛

٤٢ - **تشدد** على الحاجة لإيجاد حل شامل ودائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، عن طريق اتباع سبل منها إلغاء الديون المتعددة الأطراف بنسبة ١٠٠ في المائة اتساقا مع الاقتراح الذي قدمته مؤخرا مجموعة الثمانية بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٤٣ - **تهيب** بحكومات أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن تنفذ بالكامل الالتزامات الواردة في إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٤٤ - **تشدد** على الاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى التنفيذ التام والفعال لاستراتيجية موريشيوس من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٤٥ - **تسلم** بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية، وتحث المانحين الثنائيين والمانحين المتعددي الأطراف على زيادة المساعدة المالية والتقنية لهذه الفئة من البلدان لكي تلبي احتياجاتها الإنمائية الخاصة ومساعدتها في التغلب على العقبات الجغرافية بتحسين نظمها الخاصة بالنقل العابر وتهيئة بيئة على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والعالمية تكون مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر. وتطالب في هذا الصدد بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عمل عالمي جديد

للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

الأمم المتحدة ومكافحة الفقر

٤٦ - تدعو إلى التنفيذ الكامل لقرارها ٢٧٠/٥٧ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساساً شاملاً لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما القضاء على الفقر والجوع،

٤٧ - تعيد تأكيد الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المتنسبة إليه، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية في عدة مجالات، منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٤٨ - ترحب بالاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٧ من أجل نشر الوعي لتعزيز القضاء على الفقر والفقر المدقع في جميع البلدان. وتسلم في هذا المجال بالدور المفيد الذي لا يزال يؤديه الاحتفال بهذا اليوم في نشر الوعي العام وتعبئة أصحاب المصلحة في محاربة الفقر، وتطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً للاحتفال بهذا اليوم لتحديد الدروس المستفادة وسبل تعزيز تعبئة جميع أصحاب المصلحة في محاربة الفقر؛

٤٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦).“

٥ - وفي الجلسة ٣٩، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)“، قدمه المقرر، السيد عبد الملك الشيببي (اليمن)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.41 (A/C.2/60/SR.39).

٦ - وفي الجلسة ٣٩ أيضاً، كانت معروضة على اللجنة تنقيحات لمشروع القرار A/C.2/60/L.73 عُممت باللغة الانكليزية فقط.

- ٧ - وفي الجلسة نفسها، أحيطت اللجنة علماً بأن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية (A/C.2/60/SR.39).
- ٨ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أجرى نائب رئيس اللجنة، السيد سلوين هارت (بربادوس)، تنقيحاً آخر لمشروع القرار A/C.2/60/L.73.
- ٩ - واعتمدت اللجنة أيضاً في الجلسة ٣٩ مشروع القرار A/C.2/60/L.73 بصيغته المنقحة بالانكليزية والمصوبة شفويا (انظر الفقرة ١١).
- ١٠ - وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/60/L.73، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/60/L.41 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

- ١١ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية^(١)، والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون الجوع من سكان العالم إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تشدد على الأولوية التي أولاهها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم ذلك ضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٢) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٣)،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضرراً، وبخاصة في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تشجعها حالات الحد من الفقر التي سجلت في بعض البلدان مؤخرًا، وإذ هي مصممة على تعزيز هذا الاتجاه وتوسيع نطاقه لنعم فائدته الناس في جميع أنحاء العالم،

وإذ تقوِّم مساهمة العمالة التامة والمنتجة في القضاء على الفقر، وفي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأن برامج الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر قد تولد فرص العمل الحر المنتج، وتساعد الناس في القضاء على الفقر والحد من ضعفهم الاجتماعي والاقتصادي،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء ازدياد عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في حالة الفقر على نحو غير متناسب مع عدد الرجال، وخاصة في البلدان النامية، ولأن غالبيةن يعشن في المناطق الريفية، حيث تعتمد سبل معيشتهم على زراعة الكفاف،

وإذ تدرك أنه من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يشارك النساء والرجال مشاركة تامة ومتكافئة في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية وفي وضع استراتيجيات للقضاء على الفقر،

وإذ تسلم بأن تمكين المرأة يعد عاملاً بالغ الأهمية في القضاء على الفقر، وأن تنفيذ تدابير خاصة تهدف إلى تمكين المرأة قد يساعد في تحقيق هذا الأمر،

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٣) القرار د١-٢٤/٢، المرفق.

وإذ تسلم أيضا بأن تحسين الوضع الاقتصادي للنساء يحسن أيضا الوضع الاقتصادي لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وبذا يتحقق التأثير المضاعف للنمو الاقتصادي،

وإذ تسلم كذلك بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وفعالية استخدام هذه الموارد أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بالجهود والمساهمات والمناقشات الدولية الجارية، من قبيل مبادرة العمل على مكافحة الجوع والفقر التي تستهدف تحديد واستحداث مصادر مبتكرة وإضافية لتمويل التنمية من كافة الموارد من قطاعات عامة وخاصة ومحلية وخارجية، لزيادة مصادر التمويل التقليدية واستكمالها في سياق متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والتسليم بأن بعض الموارد واستخدامها يدخل في إطار السلطات السيادية،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام المؤتمر الدولي المعني بالحد من الفقر والتنمية الذي ستستضيفه حكومة موريشيوس في عام ٢٠٠٦،

وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٤)؛

٢ - تكرر تأكيد أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجهه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

٣ - تشدد على أن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق تنميتها المستدامة؛

٤ - تعترف بأن النمو الاقتصادي المطرد الذي تعززه زيادة في الإنتاجية وبيئة مؤاتية، بما في ذلك من أجل الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة؛

(٤) A/60/314.

٥ - **تعيد تأكيد** أهمية المساهمات والمساعدات المقدمة من بلدان نامية إلى البلدان النامية الأخرى في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛

٦ - **تسلم** بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها مشاركة عادلة في منافع العولمة، كيما تبلغ الغايات المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون تلك الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر استراتيجيات فعالة؛

٧ - **تعيد تأكيد** أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر والشروط والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه، مما يشجع، في جملة أمور، الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

الاستجابة العالمية في مجال القضاء على الفقر

٨ - **تشدد على** أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتدعو إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٥) وخطة التنفيذ المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٦) فضلاً عن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تنفيذاً تاماً وفعالاً؛

٩ - **تؤكد من جديد** أن الإدارة الرشيدة على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وتؤكد أيضاً من جديد أن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمالية والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير في فرص البلدان النامية في التنمية؛ وتكرر التأكيد على وجوب أن يتخذ المجتمع الدولي، تحقيقاً لهذه الغاية، جميع التدابير

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والإصلاح في مجال الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وتؤكد أيضا من جديد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يخضع لقواعد ويقوم على الانفتاح والإنصاف وعدم التمييز أمر من شأنه متى اقترن بتحرير التجارة بشكل معقول أن يحفز التنمية إلى حد كبير في العالم أجمع، بما يعود بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

١٠ - تؤكد من جديد أيضا الالتزام بتوسيع نطاق وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية، تشدد على أهمية مواصلة بذل الجهود لإصلاح الهيكل المالي الدولي، مع ملاحظة أن العمل على أن يكون للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كلمة مسموعة بقدر أكبر في مؤسسات بريتون وودز لا يزال يعتبر شاغلا مستمرا،

١١ - تؤكد من جديد كذلك أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية المتينة المستجيبة لاحتياجات الناس وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية كلها أمور جوهرية أيضا يعزز الواحد منها الآخر؛

١٢ - ترحب بنتائج الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في سان باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وباعتماد روح سان باولو^(٧) وتوافق آراء سان باولو^(٨)؛

١٣ - تؤكد من جديد الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي ضمان اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتؤكد من جديد أيضا ضرورة تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات الأخرى المالية والتجارية والإنمائية

(٧) TD/412، الجزء الأول.

(٨) المرجع نفسه، الجزء الثاني.

المتعددة الأطراف، من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٤ - **تشدد** على أن التعاون الدولي ووضع سياسات داخلية مترابطة ومتسقة، يشكّلان معا عنصرا جوهريا، يكمل ويدعم جهود البلدان النامية لاستغلال مواردها المحلية في أغراض التنمية والقضاء على الفقر، وفي كفالة قدرتها على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٥ - **تشير** إلى أن الدول الأعضاء أعادت مجددا توجيه وتكريس نفسها للوفاء بالأبعاد الإنمائية لبرنامج الدوحة الإنمائي، وهو البرنامج الذي يجعل من احتياجات ومصالح البلدان النامية محورا لبرنامج عمل الدوحة؛ وتسلم بالدور الرئيسي الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر؛

١٦ - **تسلم أيضا** بأن مكافحة الفساد على جميع المستويات أمر ذو أولوية، وأن الفساد عقبة كأداء تقف أمام تعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال، وتحول وجهة الموارد عن الأنشطة الحيوية للقضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة؛

١٧ - **تؤكد من جديد** توافق آراء مونتريري وتسلم بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وفعالية استخدام هذه الموارد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي هذا الصدد:

(أ) ترحب بالموارد المتزايدة التي ستتاح نتيجة لوضع العديد من الدول المتقدمة النمو جداول زمنية لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ نسبة ٠,٥ في المائة على الأقل من ناتجها القومي الإجمالي تخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك تخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا في أجل لا يتجاوز عام ٢٠١٠، وذلك عملا ببرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد وفقا لالتزاماتها إلى أن تفعل ذلك؛

(ب) تسلم بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية بالنسبة للعديد من البلدان النامية، وتشدد على ضرورة تجسيد الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل زيادة في الموارد المخصصة للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية،

من أجل تحقيق أولوياتها الإنمائية الوطنية فضلا عن الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة ضرورة قابلية التنبؤ بالموارد، بما في ذلك آليات دعم الميزانية حسب الاقتضاء؛ وترحب أيضا بالجهود والمبادرات الأخيرة الرامية إلى تحسين نوعية المساعدة وزيادة أثرها، ومن ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وتعتقد العزم على اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة في الوقت المناسب على صعيد تنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، مع تحديد واضح لآليات الرصد والمواعيد النهائية، بطرق من بينها مواصلة التوفيق بين المساعدات المقدمة واستراتيجيات البلدان، وبناء القدرات المؤسسية، والحد من تكاليف المعاملات وإلغاء الإجراءات البيروقراطية، وإحراز تقدم في إزالة مشروطية المعونة، وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية في البلدان المستفيدة، وتعزيز التركيز على النتائج الإنمائية؛ وتشجع أيضا على مشاركة البلدان النامية على أوسع نطاق ممكن في الأنشطة المستقبلية بشأن فعالية المعونة؛

(ج) تسلم بأهمية استحداث مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، شريطة ألا تثقل تلك المصادر كاهل البلدان النامية بشكل مفرط، وتلاحظ أن بعض البلدان سوف تعلن انطلاق مرفق التمويل الدولي وأنها شرعت في برنامجها الرائد للتحسين، وأن بعض البلدان ستشرع في المستقبل القريب من خلال سلطاتها الوطنية في اقتطاع "مساهمة تضامنية" من أسعار بطاقات السفر الجوي للتمكين من تمويل المشاريع الإنمائية، وتلاحظ أن بعض البلدان الأخرى تنظر في إمكانية ومدى مشاركتها في هذه المبادرات؛

(د) تشدد على أهمية الائتمانات الصغيرة ومشاريع التمويل الصغيرة في القضاء على الفقر وتركز على أن الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥ قد وفر فرصة هامة لزيادة الوعي، وتقاسم أفضل الممارسات، وزيادة تعزيز القطاعات المالية التي تدعم الخدمات المالية المواتية للفقراء والمستدامة في جميع البلدان، وتحث البلدان الأعضاء، في هذا الصدد، على وضع أفضل الممارسات موضع التنفيذ وتدعو المجتمع الدولي بما فيه منظومة الأمم المتحدة إلى الاستفادة من الزخم الذي أنشأته السنة؛

(هـ) تقر بالدور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في توفير استثمارات جديدة وفرص العمل والتمويل من أجل التنمية؛

١٨ - **تعقد العزم** على مواصلة دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية المتوسطة الدخل وذلك بالعمل، في المحافل المتعددة الأطراف والدولية المختصة وأيضا من خلال الترتيبات الثنائية، على وضع تدابير لمساعدة تلك البلدان في سد احتياجاتها، ومنها الاحتياجات المالية والتقنية والتكنولوجية؛

١٩ - **تعقد العزم أيضا** على تلبية احتياجات البلدان النامية المنخفضة الدخل عن طريق العمل في المحافل المتعددة الأطراف والدولية المختصة لمساعدتها على سد احتياجاتها، ومنها الاحتياجات المالية والتقنية والتكنولوجية؛

٢٠ - **تسلم** بأن تهمة بيئة داخلية مؤاتية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

٢١ - **تؤكد** على أنه يجب على الدائنين والمدينين تقاسم المسؤولية عن منع حالات المديونية التي لا يمكن تحملها وتشدد على أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحت في هذا الصدد البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٢٢ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

٢٣ - **تسلم** بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتشجع الحكومات على انتهاج سياسات تيسر التوسع في مؤسسات الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير من أجل تلبية طلب الفقراء على الخدمات المالية وهو طلب كبير لم يلب، وذلك بعدة طرق من بينها تحديد واستحداث الآليات اللازمة لتعزيز الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية وتوفير الحوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تفي بالمعايير المرعية لتقديم هذه الخدمات المالية إلى الفقراء؛

٢٤ - **تسلم أيضا** بأن من الممكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال أن تكون أداة قوية للتنمية والقضاء على الفقر وأن تساعد المجتمع الدولي على تعظيم فوائد العولمة، وترحب في هذا الصدد بالتزام تونس العاصمة وجدول أعمال تونس العاصمة المتعلقين

مجمع المعلومات والذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، في مرحلة تونس العاصمة، وتشير إلى إعلان مبادئ جنيف^(٩) وخطة عمل جنيف^(١٠) اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة آنف الذكر، في مرحلة جنيف؛

سياسات القضاء على الفقر

٢٥ - تؤكد مجدداً أن القضاء على الفقر ينبغي أن يواجه بطريقة متكاملة شاملة لقطاعات متعددة، كما هو موضح في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة، والاستراتيجيات القطاعية في مجالات من بينها التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية والمجتمعية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة والموارد الطبيعية، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، بما يزيد من الفرص والخيارات المتاحة للذين يعيشون في فقر وبمكّنتهم من بناء وتعزيز ما لديهم من أصول من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتُشجع في هذا الصدد البلدان على تطوير سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقاً لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

٢٦ - تشدد في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر إن وجدت، وتُحيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

٢٧ - تؤكد بشدة العولمة المنصفة وتعقد العزم على جعل أهداف توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن في ذلك النساء والشباب، هدفاً محورياً للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وكذلك للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، باعتبار هذا جزءاً من جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تشمل هذه التدابير أيضاً القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، حسب تعريفه في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، وعلى السخرة. كما تعقد العزم على كفالة الاحترام التام للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛

(٩) انظر A/C.2/59/3، الفصل الأول، الفرع ألف.

(١٠) المرجع نفسه، الفرع باء.

٢٨ - تسلم بأهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة تطويع تلك الممارسات لتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

٢٩ - تؤكد مجدداً أنه ينبغي لجميع الحكومات والمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاج سياسة فعّالة وواضحة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتُشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج بُعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

٣٠ - تؤكد مجدداً أيضاً أنه ينبغي لجميع الحكومات والمنظومة الأمم المتحدة التركيز على أهمية تعميم مراعاة مسألة القضاء على الفقر في جميع السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجيع ذلك؛

٣١ - تؤكد مجدداً كذلك أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافاً عليا ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

٣٢ - تؤكد الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة للفتيات، في تمكين الذين يعيشون في فقر، وتؤكد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل دكار الذي اعتمدته المنتدى العالمي للتعليم^(١١)، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

٣٣ - تدرك ما لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المسببة للعدوى والمعدية من آثار مدمرة على جهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحد من وطأة الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة تلك الأمراض؛

(١١) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتعليم، دكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

٣٤ - تسلم أيضا بأن الصراع المسلح يؤدي إلى فقدان الأرواح البشرية وتدمير الموارد الاقتصادية، وبأن البلدان الخارجة من الصراع تتعرض إلى تدمير بنيتها الأساسية العمرانية والاجتماعية، وشح فرص العمل، وانخفاض الاستثمار الأجنبي، وازدياد هروب رأس المال، وتشدد، في هذا الصدد، على أن الاستراتيجيات والبرامج والمساعدة الدولية لإعادة البناء وإعادة التأهيل ينبغي أن توجد، في جملة أمور، وظائف وأن تقضي على الفقر؛

٣٥ - تؤكد الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتشدد في هذا الصدد على هدف التمكن، بحلول عام ٢٠١٥، من تخفيض نسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة أو على تحمل تكاليفها ونسبة السكان الذين لا يتوافر لهم الصرف الصحي الأساسي إلى النصف، وفقا لما جرى تأكيده مجددا في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٣٦ - تسلم بأن الافتقار إلى السكن الملائم يظل يشكل تحديا ملحا في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتشدد على أنه ما لم تتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل عدد سكان الأحياء الفقيرة الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم يتزايد، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحقيق تحسين كبير في المستويات المعيشية لما لا يقل عن ١٠٠ مليون من ساكني الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣٧ - تسلم أيضا بما للقضاء على الفقر والجوع في الريف من أهمية شديدة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبضرورة أن تكون التنمية الريفية جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية؛

٣٨ - تسلم كذلك بأن إتاحة فرص الحصول على الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣٩ - تشدد على المساهمة الهامة التي حققها الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر، في عام ٢٠٠٥، في نشر الوعي بأهمية الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر، وفي تبادل الممارسات الجيدة وفي تعزيز القطاعات المالية التي تدعم الخدمات المالية المستدامة للفقراء، وتهيب بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة،

والمؤسسات الدولية الأخرى أن تعزز وتبني على الزخم الذي أحدثته السنة الدولية بهدف توفير خدمات الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر للفقراء؛

٤٠ - تسلم بالمساهمة الهامة التي حققها الاحتفال بالسنة الدولية للأرز في عام ٢٠٠٤، في توجيه اهتمام العالم إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الأرز في توفير الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر وفي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

٤١ - تسلم أيضاً بالمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها صندوق التضامن العالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥؛

٤٢ - تقرر تشغيل صندوق التضامن العالمي الذي أنشأته الجمعية العامة وتدعو الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات والهيئات ذات الصلة، والأفراد إلى التبرع للصندوق؛

٤٣ - تشير إلى أنه في سياق إعلان الألفية، وصف رؤساء الدول والحكومات، في جملة أمور، التضامن باعتباره أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر في هذا الصدد أن تعلن ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوماً دولياً للتضامن الإنساني؛

٤٤ - تدعو الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين إلى أن يتخذوا من تنظيم المشاريع وسيلة للمساهمة في القضاء على الفقر، مع مراعاة التامة للمصالح والاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية؛

٤٥ - تعترف بأن الكوارث الطبيعية لا تزال تشكل عائقاً رئيسياً يحول دون تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة إلى دعم وتنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(١٢) الذي اعتمد في المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث، المعقد في كوبي، هيوغو، اليابان، من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

(١٢) انظر A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

٤٦ - تؤكد أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث لا يزال الفقر يشكل تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع معظم البلدان انتفاعا كاملا بعد من الفرص التي تتيحها العولمة، مما أدى إلى زيادة تفاقم حالة هميش هذه القارة، وهو الأمر الذي جرى التسليم به في إعلان الألفية وأعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

٤٧ - تعيد تأكيد دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١٣)، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في أداء ما تنطوي عليه من التزامات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيب بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم تنفيذ هذه الشراكة التي يتمثل هدفها الأساسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في ظل تبني أفريقيا لتلك الشراكة وقيادتها لها وتعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي، وفقا لمبادئ تلك الشراكة وأهدافها وأولوياتها؛

٤٨ - تلاحظ الدور الذي تواصل منظمة العمل الدولية القيام به في مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل من أجل النهوض بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر، المعقود في واغادوغو في الفترة من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤^(١٤)؛

٤٩ - تقرر تشجيع إيجاد حل شامل ودائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، عن طريق اتباع سبل منها إلغاء الديون المتعددة الأطراف بنسبة ١٠٠ في المائة، اتساقا مع المقترح الذي قدمته مؤخرا مجموعة البلدان الثمانية بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، على أساس كل حالة على حدة وحيثما يكون ذلك مناسبا، بإعفائها من الديون بقدر كبير، بجملة وسائل منها إلغاء أو إعادة هيكلة ديون البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي ليست طرفا في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولا يمكنها تحمل أعباء ديونها؛

٥٠ - تهيب بحكومات أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن تنفذ بالكامل الالتزامات الواردة في إعلان بروكسل^(١٥) وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(١٦) لصالح أقل البلدان نموا، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

(١٣) A/57/304، المرفق.

(١٤) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة EXT/ASSEMBLY/AU/4/(III) Rev.4.

(١٥) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(١٦) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

٥١ - تسلم بما للدول الجزرية الصغيرة النامية من احتياجات خاصة وأوجه ضعف، وتؤكد من جديد الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لتلبية تلك الاحتياجات والتصدي لأوجه الضعف تلك من خلال التنفيذ التام والفعال لاستراتيجية موريشيوس بغية مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٧)، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٨)، ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين^(١٩) وتتعهد بالعمل على زيادة التعاون الدولي والشراكة من أجل تنفيذ استراتيجية موريشيوس، بجملة وسائل منها تعبئة الموارد المحلية والدولية وتشجيع التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية وزيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي؛

٥٢ - تسلم أيضاً بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، وتؤكد من جديد بالتالي الالتزام بالتصدي على نحو عاجل لتلك الاحتياجات والتحديات من خلال التنفيذ الكامل والفعال وفي الموعد المناسب لبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٢٠) وتوافق آراء سان باولو، وتشجع العمل الذي تضطلع به اللجان الإقليمية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة لوضع منهجية تحدد التكلفة من حيث الوقت ليستعان بها في إعداد مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماني، وتسلم بالصعوبات التي تلم بالبلدان النامية غير الساحلية في جهودها المبذولة من أجل إدماج اقتصاداتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي في هذا الصدد إعطاء الأولوية للتنفيذ الكامل وفي الموعد المناسب لإعلان ألماني^(٢١) وبرنامج عمل ألماني^(٢٢)؛

(١٧) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٨) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٩) القرار د/٢٢ - ٢، المرفق.

(٢٠) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٢١) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

الأمم المتحدة ومكافحة الفقر

٥٣ - تدعو إلى التنفيذ الكامل لقرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مما يوفر أساسا شاملا لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات ويساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر والجوع؛

٥٤ - تعيد تأكيد الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المنتسبة إليه، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية في عدة مجالات، منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٥٥ - ترحب بالاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر الذي أرسته الجمعية العامة في قرارها ٤٧/١٩٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ من أجل توعية العموم بضرورة العمل على القضاء على الفقر والفقر المدقع في جميع البلدان. وتسلم في هذا المجال بالدور المفيد الذي لا يزال يؤديه الاحتفال بهذا اليوم في نشر الوعي العام وحشد أصحاب المصلحة لمحاربة الفقر، وتطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للاحتفال بهذا اليوم لتحديد الدروس المستفادة وسبل تعزيز حشد جميع أصحاب المصلحة لمحاربة الفقر؛

٥٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".